A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.49
11 December 1990

ARABIC

UN LIBRARY

DEC 2[illegible]

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والاربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي مازكو (مالطة)

- قضية فلسطين [٢٣]

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64362/A ٣٢١٨ش(٩٠)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٢٣ من جدول الاعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/45/709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقترح أن يُقفل باب إدراج الاسماء في قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند من جدول الاعمال ظهر غد الجمعة ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة السنغال بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيدة دياللو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لشرف وامتياز لي أن أتكلم مرة أخرى أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لأعرض هذا البند الهام من جدول الاعمال أي "قضية فلسطين" .

في الكلمة التي أدليت بها منذ عام أمام الجمعية العامة ، وجهت نداء إلى المجتمع الدولي باسم جميع الاطفال - الاطفال الفلسطينيين وكذلك الاسرائيليين - وأوضحت أنه تحقيقا لصالحهم ولصالح أبنائنا جميعا ، ينبغي ألاّ نفشل في جهودنا الرامية إلى إقرار السلم وذلك كيما يتسنى لهم العيش في عالم يسوده السلم والعدل فهذا حقهم الطبيعي بلا منازع ، وليس مجرد حق تقضي به الاتفاقيات القائمة فحسب .

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اجتمع ٧١ من رؤساء الدول أو الحكومات في إطار القمة العالمية من أجل الطفل ، وأخذوا على عاتقهم التزاما راسخا "بتوفير مستقبل افضل لأطفالنا جميعا" . وإدراكا منهم لما تشكله الصراعات ، والاحتلال الأجنبي ، والفقر وسوء المعاملة من تهديدات تلقي بظلالها على الطفل ، أبدوا عزمهم على النهوض بعمل سياسي على أعلى مستوى لكفالة رفاه الأطفال كافة .

إن التقرير السنوي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي سيعرضه بعد قليل السفير بورج أوليفيه ممثل مالطة الدائم ومقرر اللجنة ، يتضمن الكثير من المعلومات التفصيلية عن تطور الحالة في السنة المنصرمة . ولكن ثمة رقما يستلفت الانتباه بوجه خاص : وهو أن ما يقرب من رُبع الضحايا الذين سقطوا في الانتفاضة منذ بدايتها قبل ثلاثة أعوام ، هم من الأطفال . وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر بلغ عدد الأطفال دون ١٦ عاما الذين قُتلوا بالرصاص أو ضُربوا حتى الموت أو لقوا حتفهم من جرَّاء الأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ، ٢١٨ طفلا ، منهم ما يربو على الثلاثين من الرضَّع الذين أودت بحياتهم الغازات المسيلة للدموع . أما الأطفال الجرحى فيقدر عددهم بعشرات الآلاف . وثمة آلاف آخرون معتقلون ، بعضهم لا يزيد عمره عن ٥ أعوام ، وتفيد تقارير عديدة بأنهم يلقون معاملة سيئة . وفضلا عن ذلك ، وُجد ما يربو على نصف مليون من الشباب أنفسهم مهددين في تعليمهم تهديدا خطيرا بسبب إغلاق المؤسسات التعليمية ، من رياض الأطفال حتى المراحل العليا ، لفترات طويلة ، ومن جرَّاء الحوادث التي تتسبب باستمرار في تعطيل الدراسة عندما تعيد المدارس ، بعد طول انتظار ، فتح أبوبها من جديد .

وتبعث هذه المعلومات على القلق الشديد لأنها تدل على استخدام السلطات الاسرائيلية للقوة بشكل مفرط ودونما مبرر وبخاصة تجاه الأطفال ، الأطفال الذين يشكلون أغلى ثروة لدى أي أمة . وإن هذه المعلومات تُظهر أن سلطة الاحتلال لا تسعى إلى إقرار القانون والنظام في الأرض المحتلة ، كما تزعم السلطة الاسرائيلية ، بل هي توغل في قمع شعب بأسره ، بما في ذلك أقل عناصره مناعة أي الطفل .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

إن سلطة الاحتلال لم تجد ، في سبيل كفالة أمنها ، بدا من إطلاق النار على الأطفال ، واستخدام الغازات المسيلة للدموع ضدهم وإيداعهم السجون . وهذا خير دليل على أن احتلال الأراضي لا يمكن أن يكفل السلم . بل على النقيض ، فكما تؤكد لجنتنا منذ سنوات ، سيظل الاحتلال العسكري مصدرا دائما لعدم الاستقرار والعنف لأن التمسك به يترتب عليه اللجوء إلى القوة المسلحة والتسبب في نزع الملكية ، وإنكار حقوق الانسان الأساسية ، وتصاعد المقاومة في الوقت نفسه من جانب السكان الفلسطينيين . ولن يتسنى التوصل إلى أمن حقيقي ودائم إلاّ من خلال تسوية شاملة تستند إلى احترام الشرعية الدولية ومراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية ، وتوفير ضمانات دولية مناسبة .

(السيدة دياللو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

إن لجنتنا قلقة للغاية لأن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد وصلت إلى طريق مسدود ، مما يزيد من خطورة الموقف . ومنذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د - ٢) في ١٩٤٧ ، بُذلت جهود عديدة في مختلف الأجهزة للتوصل إلى حل منصف للمشكلة الرئيسية التي تتمثل في الطريقة التي يمكن بها تقييم إقليم فلسطين التاريخية بين طائفتين ، أي اليهود والعرب الفلسطينيين . وظهر تدريجيا توافق في الآراء بشأن العناصر الأساسية لهذا الحل وهو ما ورد في القرار ٤٣/٤٤ الذي صدر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي يتذكر الأعضاء أنه اتُخذ بأغلبية ١٥١ صوتا ، وهو ما لم يسبق له مثيل . وتتضمن هذه العناصر انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس والأراضي المحتلة الأخرى ، واتخاذ ترتيبات تضمن أمن جميع الدول في المنطقة ، بما فيها الدول الواردة اسماؤها في قرار التقسيم ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحصوله على هذه الحقوق ، ولاسيما حقه في تقرير المصير .

وكنا نأمل في ذلك الحين في أنه بعد سنوات عديدة من الجهود المتعددة الأطراف والثنائية ، ستمضي أخيرا عملية السلم إلى الأمام . وبدا أن المبادرة الفلسطينية السلمية وإعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من تحركات دبلوماسية ، بما في ذلك المقترحات المختلفة التي تقدمت بها بعض الأطراف قد أوصلتنا إلى نقطة تحول . بيد أن اسرائيل أبدت تعنّتا تاما . ورفضت الاستجابة إلى المبادرة الفلسطينية . وظلت تتشبث بمعارضتها لعقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط ، وهو المؤتمر الذي مازال يمثل الطريق الذي تؤيده الغالبية العظمى من الدول الأعضاء .

ولذلك فقد وصلت عملية السلم إلى طريق مسدود . ولسوء الحظ ، فإن مجلس الأمن عاجز حتى الآن عن اتخاذ أية خطوات صوب عقد مؤتمر سلم بسبب معارضة إحدى الدول الدائمة العضوية . ومرت سنوات عديدة بُذلت فيها هذه الجهود غير المثمرة . ولم تحقق جميع النداءات التي وجهتها لجنتنا والكثيرون غيرها النتائج المنشودة .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وأدت الأزمة الحالية في الخليج إلى رفع مستوى التوتر في المنطقة كما أنها زادت الجهود الرامية إلى تسوية سلمية تعقيدا . بيد أننا نؤمن أن التطورات الأخيرة قد أوضحت على نحو متزايد أن مؤتمر السلم الدولي الذي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، والذي يؤدي إلى ضمانات أمنية كافية لجميع الدول في المنطقة هو أفضل اقتراح بنّاء قُدّم حتى الآن ، وانه الاقتراح الذي تتوافر له أفضل الاحتمالات للتوصل إلى نتائج ايجابية . وأود أن أؤكد أن أي تقدم صوب حل لقضية فلسطين من شأنه أن يسهم مساهمة كبيرة في حل شامل لنزاع الشرق الأوسط .

إن لجنتنا من جانبها لم تدخر جهدا للترويج لعقد المؤتمر ، وللجمع بين الأشخاص ذوي النية الحسنة من كل جانب ـ الفلسطينيين والاسرائيليين واليهود وأشخاص آخرين من جميع المناطق ـ لينظروا في القضايا ذات الصلة على نحو بنّاء ومحدد . وخلال السنة الماضية ، نفذت اللجنة برنامج اجتماعات مكثفا في مختلف المناطق لحشد الرأي الرسمي والعام سعيا وراء هذه الأهداف ، ولتهيئة مناخ يمكنه أن يسهم في تسوية سلمية لقضية فلسطين .

ونظمت لجنتنا حلقات دراسية اقليمية إلى جانب ندوات مع منظمات غير حكومية في كوالالمبور في آسيا ، وفي بوينس ايرس في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وفي فري تاون في المنطقة الافريقية ، وفي نيويورك في منطقة أمريكا الشمالية . وبالاضافة إلى ذلك عقدت حلقة دراسية في ستوكهلم لمنطقة أوروبا ، وكذلك ندوة للمنظمات الاوروبية غير الحكومية ، واجتماعا للمنظمات الدولية غير الحكومية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

وأود هنا أن أشكر مرة أخرى حكومات ماليزيا ، والارجنتين ، وسيراليون ، والسويد لتوفيرها أماكن لعقد هذه الاحداث الهامة ولدعمها غير المحدود للجنة فيما قامت به من أعمال . وقد شجع اللجنة أيما تشجيع العزيمة الجادة للمشاركين في هذه الاجتماعات المختلفة ، والدعم الذي أظهروه لتوصيات الأمم المتحدة بشأن التوصل إلى

(السيدة ديالللو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

تسوية سلمية لقضية فلسطين . وتعتزم اللجنة مواصلة أعمالها في هذا الاتجاه خلال السنة المقبلة .

ومن المهم أن تفهم اسرائيل أنه تحقيقا لمصلحة السلم في المنطقة وتحقيقا لمصلحتها الذاتية ، عليها أن تغير موقفها المتعنت . والكثير من الاسرائيليين من مختلف القطاعات على الساحة السياسية يسلّمون الآن بهذه الضرورة ، ويقبلون بأن للفلسطينيين حقوقا وطنية ينبغي الاعتراف بها إذا ما كان للسلم أن يحل في المنطقة . ونحن نحث مرة أخرى الحكومة الاسرائيلية على الانضمام إلى توافق الآراء الدولي قبل أن تتدهور الأوضاع وتتحول إلى عنف لن تستطيع التحكم فيه وإلى نزاع طائفي بل ديني .

ومن سوء الطالع أن الأحداث الأخيرة تنذر بما قد يحمله المستقبل من شر . ومنذ أيار/مايو الماضي عندما أطلق جندي اسرائيلي سابق النار على نحو عشوائي وقتل ثمانية عمال فلسطينيين في غزة ، شهدنا تصاعداً مفزعا لمستوى العنف . ولقد أدان مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأجمعه آخر هذه الأحداث أي مذبحة ٣٠ فلسطينيا في الحرم الشريف في القدس .

وفي الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة التي عقدتها الجمعية العامة قبل عشر سنوات ، أدلى سلفي رئيس اللجنة السابق ببعض الكلمات التنبؤية إذ قال :

"الحريق الذي لا يطفأ يمتد وينتشر دون شك ، وان السرطان البسيط الذي لا يعالَج فإنه ينتشر ويصبح قاتلا" .

ومنذ ذلك الحين شهدنا مآسي عديدة أدت إلى مقتل الكثير من الأشخاص . ومع ذلك فإن التطورات السياسية التي لم يسبق لها مثيل التي حدثت خلال السنة المنصرمة ، وأهمها التأكيد على سيادة القانون الدولي وبداية حقبة المشاركة التي حلت محل حقبة المنافسة ، قد أتاحت إمكانات لم يسبق لها مثيل لحل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية . وتؤمن لجنتنا أن معظم الاسرائيليين يودون العيش في سلم وبناء مستقبل أفضل لأطفالهم تماما مثلما يود الفلسطينيون .

اننا على اقتناع بأن الحكمة والحنكة السياسية ستتغلبان ، وبأننا سنتوصل الى حل سلمي لقضية فلسطين ، وهي لب الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . ونحن ملتزمون بمواصلة العمل في سبيل بلوغ هذه الغاية بكل ما نملك من امكانيات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ليعرض تقرير اللجنة (A/45/35) .

السيد بورغ أوليفييه (مالطة) مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لشرف لي ، في هذا اليوم الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي ، رسميا ، بتضامنه مع الشعب الفلسطيني ، أن أعرض على الجمعية العامة ، بصفتي مقررا ، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن عام ١٩٩٠ (A/45/35) .

في عام ١٩٩٠ ، عكفت اللجنة ، بتوجيه بارع من رئيستها، سعادة السفيرة أبسا كلود دياللو ، على تنفيذ ولايتها طبقا للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة . ويؤكد التقرير قلق اللجنة إزاء الجمود الخطير الذي نشأ ، رغم الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلم ، وإزاء تردى الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، نتيجة لتصاعد القمع الإسرائيلي للانتفاضة . كما يؤكد التقرير الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير لحماية الشعب الفلسطيني وعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ ، ويعرب عن اعتقاد اللجنة الراسخ بأنه يتعين على مجلس الامن أن يبدي في معالجة قضية فلسطين نفس الحزم الذي أبداه في حالة أزمة الخليج .

والفصلان الثاني والثالث من التقرير فصلان إجرائيان يلخصان ولاية كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام ، ويشتملان على معلومات عن تنظيم عمل اللجنة .

ويعرض الفصل الرابع من التقرير الاجراءات التي اتخذتها اللجنة في عام ١٩٩٠ . وفي القسم ألف - ١ الذي يشتمل على استعراض للحالة ، تلاحظ اللجنة بقلق عميق أن

اسرائيل ، في سعيها لقمع الانتفاضة ، قد واصلت اللجوء الى استعمال القوة ، بشكل مفرط وعشوائي في معظم الاحيان ، ويشمل ذلك اطلاق النار على المتظاهرين ، والاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع وضرب المحتجزين ضربا مبرحا . وواصلت اللجنة رصدها المستمر للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، من خلال وسائط الإعلام وتقارير الاجهزة والوكالات التابعة للامم المتحدة والمعلومات التي جمعتها الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ، والخبراء المستقلون ، وأفراد من اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ممن اشتركوا في اجتماعات عقدت تحت اشراف اللجنة ، الى جانب المعلومات التي جمعتها مصادر أخرى . ووفقا لمشروع إعداد قاعدة بيانات عن حقوق الإنسان للفلسطينيين بلغ ، في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، العدد الإجمالي لحالات الفلسطينيين الذين قتلوا ، منذ بداية الانتفاضة ، على أيدي القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنين المسلحين والمدنيين الاسرائيليين والمتعاونين مع اسرائيل ٨٧٦ حالة معروفة ، منها نسبة ٢٥ في المائة من الاطفال دون سن السادسة عشرة . وتلاحظ اللجنة باستياء أن القوات الاسرائيلية قد استخدمت أسلحة نارية ، بشكل عشوائي ، ضد الفلسطينيين في ساحة الحرم الشريف ، بالقدس ، في ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ ، مما أسفر عن مصرع ما يزيد على ٢٠ فلسطينيا واصابة أكثر من ١٢٥ آخرين بجراح .

وفي هذا القسم من التقرير ، تلاحظ اللجنة أيضا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تواصل اللجوء الى مجموعة من التدابير القاسية والعقوبات الجماعية ، في سعيها لقمع الانتفاضة .

ويشير القسم ألف - ٢ (أ) الى الرسائل التي بعثت بها رئيسة اللجنة الى الامين العام والى رئيس مجلس الامن لاسترعاء نظرهما الى حالات محددة بالغة الخطورة . ونظرا لأن هذه الرسائل قد عممت كوثائق للجمعية العامة ومجلس الامن ، فانها لم تلخص في التقرير حرصا على إيجازه . وعوضا عن ذلك ، تضمّن التقرير جميع الاشارات اللازمة الى رموز هذه الوثائق .

وبالاضافة الى ذلك ، تابعت اللجنة عن كثب الانشطة التي اضطلع بها مجلس الامن بشأن المسائل المتصلة بولايتها وشاركت في مداولات المجلس ، عند اللزوم ، كما يتبين من القسم ألف - ٢ (ب) .

وقررت اللجنة مرة أخرى ، في برنامج عملها ، أن تواصل إيلاء الاولوية العليا ، في جميع أنشطتها في عام ١٩٩٠ ، للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، في وقت مبكر ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ ، المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ويعرض القسم ألف - ٣ بالتفصيل جهود اللجنة في هذا المجال . وقررت اللجنة أيضا تأكيد الحاجة الملحة الى ضمان سلامة وحماية الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، طبقا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة . واستمدت اللجنة قدرا كبيرا من التشجيع من التأييد الدولي الساحق لاهدافها ومن تكثيف المجتمع الدولي لانشطته المؤيدة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، على النحو المنعكس على وجه الخصوص في التوصيات التي اعتمدتها الحلقات الدراسية الاقليمية وندوات واجتماعات المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، التي نظمت تحت رعاية اللجنة . وترد هذه التوصيات بمرفق تقرير اللجنة .

ويتضمن القسم ألف - ٤ بيانا بالمؤتمرات والاجتماعات الدولية التي مثلت فيها اللجنة ، لاتصالها الوثيق بعملها .

ويتضمن القسم ألف - ٥ بيانا بالوثائق المتعلقة بالاجراءات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين . وتعكس الوثائق قلق المجتمع الدولي الشديد تجاه الوضع الراهن والتأييد القوي لاهداف اللجنة المتمثلة في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين .

ويعرض القسم باء الانشطة التي نظمتها شعبة حقوق الفلسطينيين بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها ، وفقا للولاية المحددة بموجب قراري الجمعية العامة ٤١/٤٤ ألف وباء . ويتضمن القسم باء - ١ بيانا بالحلقات الدراسية الاقليمية التي عقدت تحت

رعاية اللجنة . وقد عقدت أربع حلقات دراسية وذلك لآسيا ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وافريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية .

وشعرت اللجنة بارتياح كبير لأن عددا من الشخصيات السياسية البارزة ، والبرلمانيين ، ومقرري السياسات وخبراء آخرين ، من بينهم اسرائيليون وفلسطينيون ، قد شاركوا مشاركة فعالة في الحلقات الدراسية . وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن الحلقات الدراسية قد ساهمت بصورة ايجابية في جهود السلام ، بتوفيرها لمحفل لمناقشة جميع القضايا بصورة متوازنة وبناءة . وأشارت اللجنة إلى أن المشتركين في الحلقات الدراسية قد اعتمدوا نتائج وتوصيات تعبر عن التأييد لأهداف اللجنة المتمثلة في تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية ، ولاسيما باعتماد صيغة "شعبان لهما دولتان" ، وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وأشارت اللجنة أيضا الى أنه قد طلب منها أن تواصل الحرص على أن تتيح الحلقات الدراسية الاقليمية الفرصة للإعراب عن وجهات نظر متباينة بحيث يمكن إجراء حوار مفيد بين ذوي النوايا الحسنة أيا كان الجانب الذي ينتمون اليه .

ويصف القسم باء - ٢ الأنشطة التي تنظمها اللجنة في جهودها المستمرة لزيادة اتصالاتها مع المنظمات غير الحكومية والتعاون معها في محاولة زيادة الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بقضية فلسطين . وقد عقدت خمس ندوات اقليمية للمنظمات غير الحكومية في آسيا ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وافريقيا ، وأمريكا الشمالية ، وأوروبا ، كما عقد اجتماع دولي لتلك المنظمات .

وشعرت اللجنة بارتياح لتكثيف الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك إيفاد بعثات لتقصي الحقائق الى المنطقة ، وتشجيع الأنشطة المشتركة بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، وتقديم المساعدة ، ومختلف الأنشطة الأخرى التي ترمي الى زيادة الوعي العام وتشجيع التسوية السلمية . ولاحظت اللجنة بارتياح استمرار وتزايد مشاركة المنظمات الاسرائيلية والمنظمات اليهودية في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية في هذه الجهود .

(السيد بورغ أوليفييه ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وقد لاحظت اللجنة أيضا أن الندوات الاقليمية والاجتماعات الدولية للمنظمات غير الحكومية قد اعتمدت الاعلانات التي تعرب عن التأييد التام من جانب المنظمات غير الحكومية لأهداف وأنشطة الامم المتحدة الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين ، وتؤكد من جديد التزام المنظمات غير الحكومية بزيادة تكثيف جهودها في هذا الاتجاه .

ويحتوي القسمان باء - ٣ و باء - ٤ على معلومات عن أنشطة شعبة حقوق الفلسطينيين في مجال الاعلام والمطبوعات والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

ويغطي الفصل الخامس من التقرير عمل ادارة شؤون الاعلام بموجب قرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ جيم ، بما في ذلك المطبوعات والانشطة السمعية والبصرية التي تقوم بها الادارة والمقابلات الصحفية والبعثات الاخبارية الموفدة للمنطقة .

ويحتوي الفصل السادس والاخير على توصيات اللجنة . وتأخذ تلك التوصيات في الحسبان التطورات التي جرت منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة . وفي هذا الفصل تعرب اللجنة عن قلقها بشأن مستقبل السلام في ضوء استمرار تعنت اسرائيل وسياسة القمع المسلح التي تتبعها إزاء الانتفاضة ، وكذلك التهديد الخطير بحدوث مواجهة مسلحة بسبب أزمة الخليج . وتطالب اللجنة بأن يظل الاهتمام الدولي منصبا على الحاجة الماسة الى حل القضية الفلسطينية بالرغم من التطورات الاخيرة . كما تناشد مجلس الامن بأن يتخذ اجراءات ملموسة وفعالة صوب حل النزاع العربي الاسرائيلي ، ولب هذا النزاع هو قضية فلسطين . كما تؤكد اللجنة مرة أخرى على توافق الآراء الدولي على أن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة أمر لا غنى عنه في أي جهود أو مداولات تستهدف إحلال السلم في الشرق الاوسط .

وتذكّر اللجنة بتوصياتها الاصلية ، التي أرفقت مرة أخرى بالتقرير . وهي تعيد التأكيد على مبادئ تحقيق السلم الشامل الواردة في القرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . كما تعرب أيضا عن الاسف العميق حيال رفض اسرائيل

للاقتراحات البنّاءة الواردة في ذلك القرار ، وتدعو الدول التي عطلت الآن تنفيذ تلك الاقتراحات الى الانضمام الى توافق الآراء الدولي ، وتدعو اللجنة الجمعية العامة الى أن تحث مجلس الامن ، ولاسيما أعضائه الخمسة الدائمين ، الى النظر في اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . كما تحث المجلس أيضا على تناول قضية فلسطين بنفس القدر من الاهتمام الذي بدا في تناول مسائل أخرى هامة تشغل المجتمع الدولي . وقررت اللجنة أيضا أن تواصل تكثيف جهودها من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام وأن تولي الاولوية القصوى لتحقيق ذلك الهدف في برنامج عملها للعام القادم .

ثم تحث اللجنة ، مرة أخرى ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الفور لحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وهي تدعو أيضا مجلس الامن الى أن ينشئ على وجه الاستعجال وجودا فعالا للامم المتحدة مصحوبا بولاية قانونية من أجل حماية الفلسطينيين . وفي هذا الصدد ، تقر اللجنة اقتراح انشاء مجلس الامن لقوة مراقبة تابعة للامم المتحدة . وهي تدعو مجلس الامن كذلك الى أن ينظر مرة أخرى على وجه الاستعجال في مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، وأن يتخذ التدابير المناسبة لمعالجة الموقف .

وأخيرا ، تعيد اللجنة التأكيد على مسؤولية وواجب الامم المتحدة في توفير المساعدة اللازمة لكفالة التنمية الاقتصادية للاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وإعدادها لنيل السيادة الوطنية بموجب قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . كما تدعو اللجنة أيضا الى زيادة المساعدة الدولية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ويعبّر التقرير الذي وصفته لتوي عن الالتزام الصادق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالتوصل الى سبل وأساليب تمكّن من تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي من جميع جوانبه ـ ولقضية

فلسطين على الاخص - اي تسوية تتيح للشعب الفلسطيني أن يحقق تطلعاته المشروعة وتحترم وتضمن الاحتياجات والمصالح المشروعة لجميع الاطراف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو المراقب عن فلسطين ، وأعطيه الكلمة الآن بموجب قراري الجمعية العامة ٣٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

السيد القدوة (فلسطين) لقد قامت البعثة المراقبة لفلسطين لدى الامم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الاول/اكتوبر هذا العام ، وحسب الاصول والطرق المتبعة ، بطلب تاشيرات دخول للسيد فاروق القدّومي وزير خارجية دولة فلسطين ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللوفد المرافق له من أجل الحضور الى الجمعية العامة والمشاركة ، كما جرت العادة ، في مناقشات الجمعية تحت بند قضية فلسطين .

وحتى يوم الاثنين الماضي الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لم تمنح تاشيرات الدخول المطلوبة من قبل البلد المضيف الولايات المتحدة الامريكية . ولجانا عندها للسيد الامين العام وللسيد المستشار القانوني للامم المتحدة اللذين قاما مشكورين بالعديد من الاتصالات مع البلد المضيف على مستويات مختلفة . وهذه الجهود ، اضافة للعديد من التحركات الاخرى ، دفعت بالبلد المضيف اليوم فقط في الساعة الواحدة ظهرا بتوقيت تونس الى اعطاء التاشيرات المطلوبة .

إننا إذ ندين هذا الموقف الامريكي الذي يمثل انتهاكا واضحا للالتزامات القانونية للبلد المضيف حسب أحكام اتفاقية المقر المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة ، اننا إذ ندين هذا الموقف ، الذي نعتبره أيضا موقفا سياسيا معاديا للشعب الفلسطيني استهدف بشكل واضح تعطيل قدوم السيد وزير الخارجية ، اننا إذ ندين هذا الموقف نقدم اعتذارنا للوفود الكريمة أعضاء الجمعية العامة على هذا الوضع الذي لا ذنب لنا فيه .

إنها المرة الاولى منذ فترة طويلة التي لا يفتتح فيها ممثل فلسطين النقاش السياسي تحت بند "قضية فلسطين" . ولكن عزاءنا الآن هو أن السيد القدومي ستتاح له الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في نهاية المناقشات تحت هذا البند . لقد أخذنا الكلمة الآن فقط لنوضح لكم هذا الوضع ولنوضحه لاعضاء الجمعية العامة ، ولنطلب تأجيل كلمتنا السياسية حتى نهاية المناقشات تحت بند "قضية فلسطين" .

السيد غارديزي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ما شهده المجتمع الدولي عبر السنوات الثلاث الماضية هو أساسا تناقض بين الاعتدال الفلسطيني والصلف الاسرائيلي . فمن الجانب الفلسطيني هناك مبادرة السلام التي شرع بها الرئيس ياسر عرفات في عام ١٩٨٨ ، بينما تتمادى اسرائيل في محاولاتها أن تنكر على شعب فلسطين حقوقه الوطنية .

إن القرار السياسي الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني أكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل الى حل سلمي شامل للنزاع العربي الاسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين ، على أن يتم التوصل الى هذا الحل في اطار ميثاق الامم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية وأحكامها ، وقواعد القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ، وعلى نحو يكفل ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه في انشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وكذلك وضع الترتيبات اللازمة للامن والسلم لجميع دول المنطقة .

لقد قطع الشعب الفلسطيني وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية خطوة كبرى صوب حل الصراع الذي دام طويلا في الشرق الاوسط وتهيئة الظروف الكفيلة بأن يتسنى لجميع دول المنطقة أن تعيش في سلم وأمن . إن الإعلان والقرار السياسي اللذين اعتمدا في الجزائر في عام ١٩٨٨ يتضمنان رسائل تاريخية لا يمكن أن يتجاهلها أي بلد ، بما في ذلك اسرائيل .

ولسوء الحظ فإن الاعتدال الفلسطيني قد واجه تعنتا اسرائيليا متزايدا ولجوءا الى العنف . إن رد الفعل الاسرائيلي على مقترحات السلم يمكن أن يقاس من تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومن بيان رئيسة اللجنة الذي يحتوي على تفاصيل مفزعة للتدهور المتزايد للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث قتل منذ بداية الانتفاضة مئات من الفلسطينيين بالاضافة الى عشرات الالاف الذين جرحوا وشوهوا واحتجزوا . وفي محاولة من السلطات الاسرائيلية لتحطيم ارادة الشعب الفلسطيني وارغامه على ترك أرض أجداده ، قامت هذه السلطات بفرض العقوبات الجماعية والاكراه الاقتصادي ومنع التجول ؛ وعمدت الى تهديم المنازل وإغلاق المؤسسات التعليمية

وتدمير المحاصيل والاشجار ، ولجأت الى عمليات الترحيل . وما نشهده في الاراضي المحتلة هو مثال على إعلان قوات الاحتلال الاسرائيلية الحرب على الشعب الفلسطيني الاعزل بغية ضم الاراضي المحتلة واستيعابها .

لكن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الكرامة وبناء الدولة عبر العقود الاربعة الماضية قد دلل على أن الشعب الملتزم بتحقيق الحرية والاستقلال لا يمكن اخضاعه أمدا طويلا . وما الانتفاضة إلا تعبير جماعي من جانب الشعب الفلسطيني عن مقاومته للاستعمار الاسرائيلي بغية ممارسة حقه في السيادة وفي تقرير المصير . لقد حطم الشعب الفلسطيني بتضحياته الاسطورة القائلة بأن الاحتلال الاسرائيلي اللاشرعي احتلال لا يرد . وأي تأخير في الاعتراف بهذه الحقيقة لن يؤدي إلا الى تفاقم عدم الاستقرار وانعدام الامن في المنطقة ، والى زيادة معاناة وتعاسة جميع شعوب المنطقة ، دون أن يفلح في إخماد شعلة الحرية التي ستظل متقدة الى الابد . وعلى القادة الاسرائيليين أن يدركوا أن سياساتهم القائمة على التوسع والاستعمار هي العقبة الرئيسية أمام ارساء السلم الدائم في المنطقة .

لقد أظهرت اسرائيل بأعمالها القمعية ازدراءها المطبق لحقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . وقد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي ، ومجلس الامن خاصة ، باتخاذ اجراء حاسم لكفالة حماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وقد حان الوقت لكي تستخدم آلية الامم المتحدة لانهاء الصراع المشتعل في الشرق الاوسط ، الذي يكمن لبه في انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي انشاء دولته . ونتفق مع الامين العام حين يلاحظ في تقريره عن عمل المنظمة ما يلي :

"يمكن لمجلس الامن أن يقدم مساهمة مهمة في العملية بتجديد التزامه بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين .... يمكن أن يمثلا ، مع الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ، أساس سلم دائم وعادل في المنطقة ." (A/45/1 ، ص ١٣) .

إن السعي من أجل السلم في الشرق الأوسط له تاريخ طويل من الفرص الضائعة . وهناك الآن أكثر من أي وقت مضى فرصة أمام مجلس الأمن ، وخصوصا الأعضاء الدائمين ، لاغتنام هذه اللحظة التاريخية . لقد حان الوقت الآن لحل قضية فلسطين وانهاء معاناة شعبها بتمكينه من تبوء مكانه الصحيح في مجتمع الأمم .

لقد حان الوقت لكي تنصت اسرائيل لتلك الادانة العالمية لسياستها القائمة على استخدام القوة . والمظالم الاساسية الكامنة وراء انتفاضة الفلسطينيين هي مظالم سياسية ولا يمكن معالجتها إلا عن طريق الحل السياسي ، لا عن طريق القوة العسكرية . ونحن في باكستان ملتزمون بالكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، ونتطلع قدما صوب اليوم الذي يتسنى فيه لفلسطين تبوء مكانها الصحيح في مجتمع الأمم .

وفي رسالة بعث بها مؤخرا رئيس وزراء باكستان ، ميان محمد نواز شريف ، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، ذكر ما يلي :

"باسم حكومة وشعب باكستان ، وباسمي شخصيا ، أجدد تعهدنا بالدعم المستمر والثابت لاخوتنا الفلسطينيين وتضامننا معهم في كفاحهم النبيل لممارسة حقوقهم الوطنية الثابتة ، بما فيها حقهم في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة تكون عاصمتها القدس ."

السيد بيريرا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدى السنوات ظلت قضية فلسطين لب النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط . ويود وفد بلدي أن يكرر رأيه في أن احتلال اسرائيل المطول للاراضي الفلسطينية وانكارها المستمر لحق الشعب الفلسطيني في انشاء دولته بحرية في هذه الاراضي ، هما أمران غير مقبولين بتاتا ويشكلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي .

وعلاوة على ذلك ، يشكل هذا الانكار تهديدا كبيرا لصيانة السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد ، تتسم المبادئ المعترف بها دوليا بأهمية كبرى بالنسبة لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وكذلك بالنسبة للتسوية الشاملة لقضية فلسطين . اننا ما برحنا نعلن أن للشعب الفلسطيني حقا أساسيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين ، وأكدنا مرارا ضرورة ايجاد حل دائم على أساس ترتيبات أمنية لجميع دول المنطقة مع ضمان حدود آمنة معترف بها دوليا . بيد أن جهود المجتمع الدولي من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة واحلال سلم دائم في المنطقة قد أحبطت بسبب تعنت اسرائيل المستمر .

لقد اتسمت الفترة المنصرمة منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة بمنجزات أكيدة في مجال حسم النزاعات . وهذه المنجزات وغيرها من التطورات المشجعة التي طرأت في العلاقات الدولية تبشر بالخير بالنسبة للمستقبل شريطة أن تستمر على نحو متسق عند تناول قضية فلسطين . واتخاذ أي تدبير من هذا النوع فيما يتصل بقضية فلسطين سيسهم دونما شك في عملية السلم في المنطقة .

ونحث مجلس الامن على تكثيف جهوده من أجل حل القضية الفلسطينية . وفي هذا الصدد ، نشير بشكل خاص الى ضرورة أن يتخذ الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن الذين تصرفوا على نحو بناء للتوصل الى توافق الآراء في حل المنازعات في مناطق أخرى ، زمام المبادرة لحل هذه المشكلة التي طال أمدها وأن يمكنوا مجلس الامن من النظر في جميع التدابير اللازمة لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط .

وكما ذكرنا من قبل ، فان عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي تشترك فيه كل أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، يعد شرطا مسبقا أساسيا للتوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين .وقد برز توافق الآراء الدولي على ايجاد حل لقضية فلسطين عن طريق عقد المؤتمر على نحو جلي باتخاذ الجمعية العامة قرارها ٤٢/٤٤ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي حظي بتأييد ساحق من جانب الدول الاعضاء . ونعتقد ان الإطار

الشامل المبين في هذا القرار يتضمن العناصر اللازمة لايجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي-الاسرائيلي ، وخصوصا قضية فلسطين .

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية أمر لا مناص منه لايجاد تسوية دائمة لقضية فلسطين ، وهذا الاعتراف لا يمكن أن يستبعد عند تحقيق هذا الهدف . وأي خروج على احترام الحقوق المتكافئة لجميع الدول سيتناقض مع المبادئ والالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة .

كما اننا نؤكد دعمنا للمبادرات السلمية التي اتخذتها القيادة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ والتي لقيت ترحيبا واسع النطاق لما تمثله من اسهام بناء في تحقيق الحل الدائم . فقد أكدت هذه المبادرات استعداد القيادة الفلسطينية ، أي منظمة التحرير الفلسطينية ، لحل القضية بالطرق السلمية . إلا أن اسرائيل ، للاسف ، رفضت هذه المبادرات السلمية . وقد أدى هذا الرفض الى تفاقم الحالة في الاراضي المحتلة . وتعتبر سياسة اسرائيل ، القائمة على الضم وانشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وهي لا تزال مستمرة دون هوادة رغم المعارضة الشديدة التي تلقاها من قبل المجتمع الدولي . وعلاوة على ذلك ، تصاعد العنف والقمع في الاراضي المحتلة في الاشهر القليلة الماضية . ففي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ قتل ٢٠ فلسطينيا وجرح المئات منهم في القدس على أيدي قوات الشرطة الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين المسلحين ، وهو عمل أدانه مجلس الامن بالاجماع . ان لجوء اسرائيل الى هذه التدابير القمعية ضد شعب قدم مبادرات سلمية من خلال ممثليه الشرعيين أمر يشكل عائقا كبيرا لاحلال السلم في المنطقة .

ان هدف تحقيق سلم عادل ودائم بشأن قضية فلسطين يجب السعي اليه بعزم من خلال الامم المتحدة أو تحت اشرافها . وفي هذا الصدد ، نعرب عن بالغ تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على العمل الذي انجزته ، كما نشكر الامين العام للامم المتحدة على جهوده والتقارير التي قدمها

للجمعية العامة . ان أي عائق يعترض الحل السلمي لن يؤدي الا الى زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط وتهديد السلم والامن الدوليين .

السيد ليفويلا (بوتسوانا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد رحبت الانسانية جمعاء بارتياح ببروز نظام عالمي جديد على الرغم من المآسي والريبة والحيرة التي تكتنفه. فللمرة الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من رعب نووي وتنافر ايديولوجي أديا الى ولادة الحرب الباردة ، يمكن أن نقول بقدر من الثقة إن السلم العالمي ، وأقصد السلم العالمي الحقيقي غدا ممكنا في عصرنا هذا .

تمر اوروبا الشرقية بمخاض أليم لولادة جديدة في الوقت الذي يعيد فيه المقهورون في كل مكان التأكيد على انسانيتهم التي سخر بها الطغاة فترة طويلة من الزمن . وفي جميع أنحاء العالم يناضل المقهورون رجالا ونساء من أجل أن يحصلوا على نصيبهم من النظام العالمي الجديد الذي لم ينعموا بثماره بعد .

أما فلسطين ، التي هي موضوع مناقشتنا اليوم فيمة شوط طويل يفصلها عن التمتع بثمار هذا النظام العالمي الجديد . فلا يزال يسود هناك النظام القديم بلا نقصان وبتشدد وإصرار على مواصلة اتباع وسائله الوحشية كما لو أن التغييرات الجذرية التي حولت قلب وقالب عالمنا ليست الا سرابا. وفي وسائط الاعلام ، تحتل التقارير المحزنة عن المواجهات الدامية في الضفة الغربية وغزة ومناطق أخرى من الاراضي المحتلة مكانا بارزا بخلاف التقارير المشجعة عن نجاح المفاوضات السلمية في أماكن أخرى من العالم . ففي كمبوديا وانغولا وموزامبيق حيث ألحقت النزاعات المحزنة الدمار بالحياة البشرية ، أصبحت المفاوضات الوسيلة المألوفة اليوم ، في حين أن مذابح الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني وحظر التجول وسياسة "لا ثم لا ثم لا" تترسخ كبديل للحوار المتحضر والمفاوضات .

وحتى في جنوب افريقيا يستعاض عن السياسات التي تنتمي الى عالم الفراشب ، بالحوار والتفاوض بصفتهما الاداتين اللتين يمكن بهما البحث عن حل لمشكلة الفصل العنصري . ونحن نسأل : لماذا لا يحدث هذا في اسرائيل ؟ لقد اتفق مانديلا والرئيس دي كليرك ، بالرغم من الخلافات الجذرية الجادة بينهما ، على التعاون من أجل الصراع في سبيل تحرير بلدهما من قبضة الفصل العنصري . لماذا تعتبر هذه الروح ، روح التراضي والتوفيق التي تعد رمزا للحنكة السياسية للسيد مانديلا والرئيس دي كليرك ، لعنة اذا وجدت بين رئيس الوزراء اسحق شامير والرئيس عرفات ؟

إن مشكلة فلسطين لا يمكن أن تحل ، ولن تحل ، بأسلحة الحرب . ولو كانت الدماء التي تريقها أسلحة الحرب قادرة على توفير السلام لشعب فلسطين ، لكانت فلسطين الآن من أكثر الاماكن سلاما في العالم . لقد أريق الكثير من الدم هناك بلا طائل على الاطلاق ، فالمنطقة أبعد ما تكون عن بلوغ السلم والاستقرار .

وجوهر الصراع بين اسرائيل والشعب الفلسطيني هو النضال في سبيل حق المولد بين شعبين . ونحن نرى أن هناك مشروعية متكافئة لمطالبة كل منهما بوطن مستقل في فلسطين . ونرى أن شعب اسرائيل له كل الحق في أن يكون في أراضي دولة اسرائيل كما كانت قبل عام ١٩٦٧ ، وهذا حق لا يمكن التفاوض بشأنه ، بل ويجب ألا يتفاوض بشأنه . وهذه الحقيقة التي يستحيل نفيها ، حقيقة وجود دولة تدعى اسرائيل ، قد قبلتها بوتسوانا منذ أمد بعيد .

وبقدر متكافئ ، فإن لشعب فلسطين الحق في وطن خاص به في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حق غير قابل للتفاوض ، شأنه شأن حق شعب اسرائيل في وطن خاص به داخل حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وقد قبل الفلسطينيون الآن حق اسرائيل في الوجود داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ . لقد تكشف لهم الواقع ووجوب التزام الواقعية ، وقاموا الآن ، في مسعى نبيل لتحرير أنفسهم من أغلال تاريخهم المأساوي ، بالإعراب عن رغبتهم في التفاوض واستعدادهم للتفاوض على تحديد للأراضي مع اسرائيل يقبله الطرفان .

وهكذا فإن اسرائيل هي التي ترفض الآن يد التوفيق . إن الرد على يد التوفيق

التي يمدها الشعب الفلسطيني قد جاء في صورة إحكام للسيطرة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة ونشر للمستوطنات اليهودية فيها . وإذا أضيفت أعمال التعنت والتحدي من جانب السلطات الاسرائيلية الى الموجات المتكررة من حوادث القتل ، مثل المذبحة الأخيرة في الحرم الشريف في القدس ، فإن هذه الأعمال لا يمكن أن تبشر بالخير بالنسبة لتسوية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني بالطرق السلمية .

ولا تزال بوتسوانا تؤيد النداء الوارد في قرارات الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط يهدف أساسا الى تمهيد السبيل لإجراء مفاوضات حول تسوية القضية الفلسطينية بالطرق السلمية . ولا تزال اسرائيل تعارض عقد مؤتمر ، ويعزى هذا أساسا الى أن منظمة التحرير الفلسطينية ستحضر المؤتمر بصفتها هذه . فإسرائيل تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية "منظمة إرهابية" لا يمكن التفاوض معها بشأن السلام . وتدعو اسرائيل الى المفاوضات المباشرة ، على أن يكون ذلك مقصورا على أطراف في فلسطين عديمة الصفة وليس في مقدورها أن تفي بشيء يذكر على مائدة المفاوضات .

وتجدر الاشارة في هذا المقام الى درس عملي يمكن تطبيقه من جنوب افريقيا . فقد أنفق ايان سميث ١٥ عاما من أعوام ولايته غير المشروعة في روديسيا الاستعمارية وهو يقسم بأغلظ الايمان أنه لن يحط على الإطلاق من قدر حضارته الغربية بالتفاوض على إنهاء الصراع الروديسي مع من يسمون بالإرهابيين التابعين للاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي . وبدلا من ذلك ، اختار أن يتفاوض مع زعماء في الداخل لم يكن لهم أي تأثير على الاطلاق على سير حرب التحرير التي كان يجب أن تتوقف إذا أريد للسلام أن يسود في روديسيا . واستمرت الحرب وتصاعدت ولم تتوقف إلا عندما أرغم سميث على الذهاب الى محادثات لانكستر هاوس ليعقد سلاما مع من يسمون بإرهابيي الجبهة الوطنية . فكان السلام .

وفي جنوب افريقيا ، لم يفكر على الاطلاق الزعماء المتعاقبون للأقلية البيضاء - شأنهم شأن إيان سميث في روديسيا - في الجلوس على مائدة المفاوضات مع "الارهابيين" التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا

لعقد محادثات للسلام . وحاولوا كل خدعة ممكنة لتفادي الواقع ومراوغته ، والواقع هو أن الانهاء السلمي لحرب التحرير لا يمكن التفاوض بشأنه إلا مع من كانوا يشنون تلك الحرب فعلا . واليوم ، يتفاوض الرئيس دي كليرك مع السيد مانديلا ورفاقه بشأن السلام ، وسيحل السلام قريبا في جنوب افريقيا .

هناك سلام وحرية وديمقراطية الآن في ناميبيا ، حيث لم يكن القادة الاستعماريون لجنوب افريقيا راغبين أبدا في الإساءة لقيمهم الاخلاقية بالتفاوض على إنهاء الصراع الناميبي مع "الارهابيين" التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الى أن اتضح لهم أن الطريق الوحيد للسلام في ناميبيا هو طريق التفاوض مع سوابو .

فلماذا تظل اسرائيل تمثل الاستثناء من القاعدة ؟ ما نطلبه من الشعب اليهودي وقادته هو الاعتراف بأن أوان المفاوضات مع الطرف الذي يعتبرونه عدوهم اللدود ، منظمة التحرير الفلسطينية ، قد حان منذ أمد طويل . والشعب اليهودي لا يطلب إليه أن يتخلى عن وجوده كأمة مقابل وعد غير مأمون بالتعايش السلمي في الشرق الاوسط ، إنما يطلب اليه - بل يوجه اليه التحدي - أن اجلس مع عدوك ، منظمة التحرير الفلسطينية ، على طاولة المؤتمرات لتأمين مستقبلك من خلال عمليات للمفاوضات يجري فيها الاخذ والعطاء . وذلك لانه لا يمكن إلا لهذه العملية ، القائمة على العدالة والمساواة للجميع ، أن تضمن وجود اسرائيل وسلامتها الاقليمية في ظل الاضطراب العنيف في الشرق الاوسط .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠